



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee

« نحو ممارسات عربية فضلى لحماية حقوق الانسان »

النشرة الإخبارية



لجنة حقوق الإنسان العربية

تناقش تقرير حقوق الإنسان في الجمهورية اللبنانية

ناقشت لجنة حقوق الإنسان العربية التقرير الأول لحالة حقوق الإنسان المقدم من الجمهورية اللبنانية إعمالاً للمادة 48 من الميثاق يومي 27 و28 أبريل/نيسان 2015 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد أدار المناقشات الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس اللجنة، وترأس وفد لبنان السفير خالد زياده السفير اللبناني في جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية وشارك في الوفد ممثلين عن وزارات الخارجية والعدل والداخلية والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية. وفي بداية المناقشات وجه رئيس اللجنة الشكر لدولة لبنان لالتزامها بتقديم تقريرها الأول للجنة، وأشار إلى أن تقرير لبنان يعد التقرير السابع الذي تناقشه اللجنة منذ تأسيسها في العام 2009. وكانت اللجنة قد اختارت من بين أعضائها سعادة المستشار أسعد نعيم يونس مقرراً لتقرير الجمهورية اللبنانية. استعرض وفد لبنان مضمون تقرير حالة حقوق الإنسان في لبنان وقدم شرحاً للإطار السياسي والدستوري وجهود الدولة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي إنفاذ أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعلى الأخص جهود إقرار المساواة وعدم التمييز، حماية الحق في الحياة والحماية من التعذيب ومكافحة الرق والاتجار بالأشخاص واستقلال القضاء وحق اللجوء إليه والحريات السياسية والمدنية وحماية الأسرة والنساء والأطفال وحقوق العمل وتكوين الجمعيات والنقابات والحق في الصحة وحقوق ذوي الإعاقة والحق في التعليم والحق في التنمية. وقد مكن الحوار التفاعلي أعضاء اللجنة من توجيه ملاحظات وتوجيهات تهدف إلى تعزيز امتثال الحكومة اللبنانية لاحكام الميثاق وضمن تمتع الأفراد بالحقوق والحريات المختلفة. هذا وقد اعتمدت اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها الختامية وارسلتها للجمهورية اللبنانية لتأخذها بعين الاعتبار في التشريعات والسياسات والممارسات الحقوقية من أجل اعمال احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان. كما تم نشر هذه الملاحظات والتوصيات علي الموقع الالكتروني للجنة.

الافتتاحية

تأتي هذه النشرة الاخبارية للجنة حقوق الإنسان العربية كنافذة لمتابعة أنشطة اللجنة على المستويين العربي والدولي، وذلك بعد أن استطاعت اللجنة وفي فترة قصيرة منذ إنطلاقها في عام 2009 أن تحتل مكانة بارزة باعتبارها مصدر موثوق ومستقل لتقييم حالة حقوق الإنسان في الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهو ما انعكس في تفاعل اللجنة مع الآليات الدولية والإقليمية النظيرة حرصاً من اللجنة على مد الجسور معها لتبادل الخبرات وبناء القدرات، أو من خلال تفاعل اللجنة ومشاركتها في مختلف الأنشطة والمحافل الحقوقية الإقليمية والدولية.

لقد تلقت اللجنة سيلاً من الطلبات التي تلح على معرفة ومتابعة أنشطة اللجنة المختلفة، وترى اللجنة أن هذا الطلبات تعكس الثقة والمصداقية والاحترام الذي اكتسبته اللجنة بفضل حرصها على المهنية في معالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال دراسة تقارير الدول الأطراف ووضع الملاحظات والتوصيات الختامية عليها والسعي لوضعها موضع التطبيق.

ويعكس العدد الأول من النشرة الاخبارية مختلف الأنشطة التي شاركت فيها اللجنة، وتفاعلها كذلك مع مختلف القضايا التي تقع ضمن أولوياتها.

لجنة حقوق الإنسان العربية تناقش تقرير جمهورية العراق الأول

2014/12/22

عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية الدورة السادسة الخاصة بمناقشة تقرير العراق الأول المقدم إليها بموجب المادة 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على مدار يومي (22-23 ديسمبر/كانون أول 2014) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك بمشاركة الوفد الرسمي لدولة العراق الذي ترأسه معالي السيد محمد أمين البياتي وزير حقوق الإنسان في جمهورية العراق. وقد شهدت اعمال الدورة السادسة حواراً تفاعلياً حول حالة أوضاع حقوق الإنسان بجمهورية العراق وجهود الحكومة المبذولة في سياق تنفيذ التزاماتها الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان واعمال الحقوق والحريات المنصوصة فيه. كما قام السادة أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية بطرح جملة من التساؤلات على متن التقرير والردود المقدمة من الحكومة العراقية على تساؤلات اللجنة المسبقة، وذلك من اجل الوقوف على واقع أوضاع وتطورات حالة حقوق الإنسان في العراق.



وبالمقابل قدم الوفد العراقي أجابات واسعة على تساؤلات أعضاء اللجنة في اطار الحوار التفاعلي تتضمن شرحا لبعض النقاط الواردة في التقرير الوطني ولدى امتثال جمهورية العراق بتنفيذ احكام الميثاق. وبما يمكن اللجنة من توجيه ملاحظات وتوصيات تهدف الى تعزيز امتثال الحكومة العراقية لاحكام الميثاق وضمان تمتع الافراد بالحقوق والحريات المختلفة.

وكانت لجنة حقوق الإنسان العربية قد عقدت اجتماعا مع عدد من المنظمات العراقية غير الحكومية المشاركة في أعمال الدورة السادسة تم من خلاله توضيح واقع حقوق الانسان ومدى تمتع الافراد بهذه الحقوق على الصعيد الواقعي، كما تناول الاجتماع مطالب هذه المنظمات وتوصياتها المتعلقة بتطوير التشريعات والسياسات الحكومية في العراق. علما بأن هذه المنظمات قدمت تقارير الظل للجنة حول التقرير الوطني المقدم من الحكومة العراقية حول مدى إعمالها وتنفيذها لأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك في إطار المبادئ التوجيهية والاسترشادية التي وضعتها لجنة حقوق الانسان العربية.

وفي نهاية الاجتماع شرح رئيس اللجنة الدكتور هادي بن علي اليامي خريطة مسار وضع الملاحظات والتوصيات الختامية بعد دراستها مع جمهورية العراق. وقدم مقرر تقرير العراق الاستاذ عاصم ربابعة مداخلة حول الإجراءات اللاحقة للمناقشة.

هذا وقد اعتمدت اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها الختامية وارسلتها لجمهورية العراقية لتأخذها بعين الاعتبار في التشريعات والسياسات والممارسات الحقوقية من أجل اعمال احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان. كما تم نشر هذه الملاحظات والتوصيات على الموقع الالكتروني للجنة.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك

في أعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المنامة 25-26/5/2014

شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي عقد في العاصمة المنامة -مملكة البحرين. وقد حضر أعمال هذا المؤتمر قرابة 100 ممثل عن مختلف الهيئات العربية والدولية والمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان من أجل الخروج بتوصيات تساهم في تطوير انشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان. وقد تضمنت اعمال المؤتمر أوراق عمل ومدخلات بحثت أهمية انشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وضرورة الإسراع في إقرار نظامها الأساسي، علاوة على الإشكاليات القانونية التي تضمنها مشروع المسودة الأساسية للنظام المنشئ للمحكمة، والتي تعترض فعاليتها كآلية إقليمية مناظرة للآليات الإقليمية الأخرى.

يشار إلى أن الدكتور هادي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية ترأس الجلسة الثانية التي تم خلالها استعراض تجارب المحاكم الإقليمية في أوروبا وأفريقيا والأمريكيتين.



لجنة حقوق الإنسان العربية

تعقد ورشة تعريفية في مملكة البحرين

المنامة 31/8/2014 - 5/9/2014



تلبية لدعوة كريمة من معالي الدكتور صلاح بن علي عبدالرحمن وزير شؤون حقوق الانسان في مملكة البحرين، عقدت لجنة حقوق الانسان العربية على مدار يومين ورشتي عمل تعريفيتين بالميثاق العربي لحقوق الانسان وآلية عمله، الاولى كانت للعاملين في الوزارات والمؤسسات الرسمية في المملكة والآخرى للعاملين في المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان.

إضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية للجنة الى جملة من الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال حماية وتعزيز حق الانسان في المملكة. وفي هذا السياق عبر رئيس لجنة حقوق الانسان العربية عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة التي تبذلها مملكة البحرين على الصعيدين الداخلي والإقليمي في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة طرح المبادرة الملكية بإنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان تكون رديفا للجنة العربية لحقوق الانسان في مجال اعمال احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان.

لجنة حقوق الانسان العربية تحت المملكة المغربية على الانضمام للميثاق العربي لحقوق الانسان

الرباط 2015/6/12

في ختام الزيارة التي قام بها الدكتور هادي بن علي الياامي رئيس لجنة حقوق الانسان العربية الى المملكة المغربية، أكد ان الميثاق العربي لحقوق الانسان يمثل نقلة نوعية حقيقية لحركة حقوق الانسان في عالمنا العربي، لأن العبرة ستكون في تنفيذ وتطبيق بنود الميثاق وليس في صياغة وكتابة مواده، قائلا: لقد سجلنا في لجنة الميثاق قيمة فعلية ومؤثرة في دراسة تقارير الدول الاطراف التي قدمت الينا، وأصدرنا ملاحظاتنا وتوصياتنا الختامية الى سبعة دولة اطراف، مؤكدا ان الميثاق العربي لحقوق الانسان هو مكسب يقتضي التمسك به والحفاظ عليه والعمل على تطويره وتفعيله.

وقد جاءت هذه الزيارة بناء على دعوة كريمة من حكومة المملكة المغربية،



وامتدت على مدى اربعة أيام، التقى فيها د. الياامي مع ممثلين من الوزارات والمؤسسات الحكومية والوطنية المعنية بحقوق الانسان اضافة الى مؤسسات المجتمع المدني، وذلك في سياق جملة من الزيارات تعتزم اللجنة تنفيذها في الدول العربية غير الاطراف بالميثاق في سبيل تعزيز اواصر الحوار بشأن الانضمام اليه كوثيقة عربية حقوقية.

لجنة حقوق الانسان العربية تختتم جولة عربية لحشد الدعم للميثاق

الدوحة 2014/11/6

اختتمت لجنة حقوق الانسان العربية جولة عربية شملت 3 عواصم عربية هي القاهرة وعمان والدوحة في مساعيها للتعريف بالية النظام الاقليمي العربي لحماية وتعزيز حقوق الانسان وحشد الجهود لدعم هذه اللجنة المعنية بالميثاق العربي لحقوق الانسان والمبنثقة عن جامعة الدول العربية.

وخلال المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي المعني بتحديات الأمن وبحماية حقوق الإنسان المنعقد في دولة قطر خلال الفترة 5-2014/11/6 إلتقى وفد اللجنة مساعد وزير الخارجية لشئون التعاون الدولي بدولة قطر محمد بن عبدالرحمن بن جاسم ال ثاني، وجرى خلال اللقاء بحث التدابير التي اتخذتها دولة قطر لأعمال الحقوق والآليات المنصوص عليها في الميثاق وآلية تنفيذ توصيات وملاحظات اللجنة على تقرير دولة قطر الذي تم مناقشته مؤخراً بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة ، كما تم البحث في إمكانية تعزيز دعم دولة قطر بوصفها دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الانسان للجنة حقوق الانسان العربية التي تمثل الالية الاقليمية لحماية وتعزيز حقوق الانسان، وبخاصة في مجال حث الدول العربية على المصادقة على الميثاق وتقديم تقاريرها الالوية والدورية عن مدى اعمالها لاحكام الميثاق وتنفيذ ملاحظاتها وتوصياتها الختامية. كما نوه الياامي بجهود دولة قطر في مجال تعزيز حقوق الانسان واستضافتها للمؤتمر والاعداد الناجح له.

كما التقى وفد لجنة حقوق الانسان العربية مع أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب معالي الدكتور محمد بن علي كومان، حيث أكد الجانبان على اهمية جهود الامانة في تعزيز حقوق الانسان في المنطقة العربية وفقا لاحكام الميثاق واستكمال مصادقة وانضمام الدول العربية الى الميثاق العربي لحقوق الانسان.

وعلى صعيد متصل التقى رئيس لجنة حقوق الانسان العربية برئيس اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الانسان الدكتور علي بن صميخ المري لبحث المساعي الرامية إلى التعريف باللجنة والتحرك الهادفة الى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والمجتمع المدني لأعمال اللجنة وأنشطتها.



لجنة حقوق الانسان

تشيد بالتدابير المتقدمة

لمملكة الاردنية الهاشمية

في مجال حماية حقوق الانسان

عمان 2014/11/3



أشاد أعضاء لجنة حقوق الانسان العربية مع مسؤولين اردنيين بالتدابير التي اتخذتها المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة الماضية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا لاحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان.

وثن أعضاء اللجنة دور المملكة في التعاطي الايجابي والجاد مع المنظومة العربية لحقوق الانسان وتشجيعها ودعمها من خلال السبق في المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الانسان، لافتين الى ان الاردن كان اول دولة عربية تقدم تقريرها للجنة حقوق الانسان العربية بموجب المادة الثامنة والاربعين من الميثاق.

واستمع أعضاء اللجنة الى الاجراءات التي اتخذتها الجهات الرسمية في المملكة بخصوص اعمال احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان وتنفيذ ملاحظات وتوصيات اللجنة على تقرير المملكة الاول لضمان احترام حقوق الإنسان وصون كرامته وحماية مصالحه، بما يشكل إضافة نوعية في الية التعامل مع بنود الميثاق.

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية يدعو لتعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان

القاهرة 2015/2/15

دعا الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية إلى تعديل نصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان وذلك بالتنسيق مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ليسمح بتلقي شكاوي الأفراد، حتى تستطيع اللجنة تكوين صورة أقرب وحقيقية عن حالة حقوق الإنسان في الدول الأطراف.



وقال اليامي في كلمته أمام اجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية، إن هذا التعديل يأتي منسجماً ومتواءماً مع إقرار النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مؤكداً أهمية التعاون الفعال بين اللجنة والمحكمة في ضوء أفضل الممارسات وأشكال التعاون الجديدة والممكنة، وبما يضمن تفعيل حماية حقوق الإنسان في المنطقة. وأشار إلى حاجة اللجنة إلى تأكيد ضمانات استقلاليتها الكاملة وفقاً للمعايير والممارسات المثلى في هذا الشأن، واعتبارها جهازاً مستقلاً على نحو ما هو معمول به في الآليات التعاقدية الدولية والإقليمية وبخاصة في مجال الاستقلالية المالية والإدارية لتحقيق المهام بالشكل الأمثل والقيام بدورها على أكمل وجه.

وأكد على أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين اللجنتين (لجنة حقوق الإنسان العربية واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان) من أجل مشاركة الطرفين في الفعاليات التي يعقدها كل منهما، مشيراً إلى أن إحدى المسؤوليات الأساسية الملقاه على عاتق اللجنة بموجب الميثاق هي دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف بانتظام عن تنفيذ أحكامه، مما يتطلب من اللجنة الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي والمشاركة في الحوارات حول تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية. وأشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان العربية، تلقت منذ بداية عملها في عام 2009 وحتى الآن ستة تقارير من دول أطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، موضحاً أن اللجنة أصدرت ملاحظاتها وتوصياتها على تلك التقارير بعد إجراء حوار تفاعلي مع تلك الدول. وأكد اليامي على ضرورة استكمال انضمام الدول التي لم تصادق حتى الآن على الميثاق، موضحاً أن عدد الدول التي صادقت على الميثاق 14 دولة عربية فقط.

الأستاذ المحامي عاصم ربابعة يشارك في الندوة العربية حول دولة الحقوق ويقدم كلمة اللجنة

القاهرة 2015/1/27

شارك وفد لجنة حقوق الإنسان العربية في الندوة العربية الإقليمية حول دولة القانون التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة يومي 27 و28 يناير/كانون ثان 2015، وضم وفد اللجنة كل من



الأستاذ عاصم ربابعة والأستاذ عز الدين الأصبحي والمستشار أسعد نعيم، وشهدت الجلسة الافتتاحية للندوة كلمة لممثل اللجنة الأستاذ عاصم ربابعة اعتبر أن هذه الندوة تكتسب أهمية خاصة وتأتي في وقت يقف فيه العالم العربي على مفترق طرق تحييط به المخاطر والتداعيات من كل جانب، وطالب بوقفة مع النفس للتأمل في المشهد الراهن، واعتبر أن بعض البلدان العربية حققت مكتسبات مهمة في السنوات القليلة الماضية أفضت لمراجعة عدد كبير من الدساتير العربية وتحديثها وإقرار حقوق الإنسان الأساسية، وتأكيد مبادئ سيادة القانون وتحقيق التوازن بين السلطات واستقلال القضاء، وبناء مؤسسات لحقوق الإنسان ولانتخابات ومكافحة الفساد.

وذكر الأستاذ عاصم ربابعة أن هذه المكتسبات تصب في المجرى الرئيسي لصالح دولة الحق والقانون التي ننشدها جميعاً والتي تقوم على الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وطالب بتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان بالجامعة. معبراً عن تطلعه لتفاعل الحركة العربية لحقوق الإنسان مع اللجنة، وتعتبر اللجنة أن النهوض في مجالات حقوق الإنسان هو جهد تراكمي يحتاج لسنوات من العمل المتواصل وإلى تكامل الجهود الحكومية وغير الحكومية. وهدفت الندوة إلى إلقاء الضوء على التطورات الدستورية والتشريعية التي حصلت في كل من مصر وتونس والمغرب، رغم الصعوبات والتحديات المتعاضمة، لا سيما من زاوية حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في العيش بكرامة بصفة خاصة.

الدكتور هادي اليامي أمام لجنة المرأة العربية «نحرص على تكريس المساواة بين النساء والرجال»

القاهرة 2015/1/31

شارك الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال الدورة (35) للجنة المرأة العربية الذي افتتحت أعمالها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وألقى اليامي كلمة في البند الثالث من جلسة العمل الأولى المخصصة لبحث برامج التعاون مع المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية، واستعرض خلالها نصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان الداعمة لحقوق النساء، كما أطلع المشاركين على آليات عمل لجنة حقوق الإنسان العربية ودورها، والتقارير التي ناقشتها والملاحظات والتوصيات التي أصدرتها وخاصة فيما يتعلق منها باحترام وتعزيز حقوق المرأة.

وتطرق رئيس لجنة الميثاق خلال كلمته لمجموعة من المقترحات لتوثيق التعاون بين لجنة حقوق الإنسان العربية ولجنة المرأة العربية، ومنها المساهمة في الترويج والنشر لأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق المرأة، وخاصة في الدول العربية غير المنضمة للسيداو، والعمل على متابعة تنفيذ الملاحظات والتوصيات ذات الصلة بحقوق المرأة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان العربية، والتنسيق في المجالات المشتركة التي تسعى إلى تمكين النساء العرب من حقوقهم الإنسانية.

لجنة حقوق الإنسان العربية تدعو الدول للمصادقة على الميثاق

تونس 2015/12/10

اختتم رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية د.هادي بن علي اليامي زيارته إلى العاصمة التونسية بقاء الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي وبحث سبل دعم وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. ودعا اليامي الدول العربية التي لم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان للبدء في إجراءات الإنضمام من أجل صف موحد تجاه قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي، خاصة بعد أن أقرت القمة العربية التي عُقدت مؤخراً بدولة الكويت للنظام



الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي اعتمد الميثاق العربي لحقوق الإنسان كمرجعية رسمية لأعمال المحكمة. وكان اليامي قد شارك في المؤتمر الثامن والثلاثين لقادة الشرطة والأمن العرب الذي اختتم أعماله بالعاصمة التونسية تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان في مقر مجلس وزراء الداخلية العرب بتونس العاصمة تحت رعاية رئيس الجمهورية التونسية وبحضور لطفي بن جدو وزير الداخلية التونسي والدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ومشاركة ليف من القيادات الشرطة والأمنية في المنطقة العربية، حيث ناقش المؤتمر عدداً من القضايا الهامة من بينها «خطة عربية نموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني».

ووجه اليامي الشكر لرجال الشرطة والأمن في المنطقة العربية على التضحيات الكبرى التي يبذلونها في تصديهم للإرهاب الغاشم الذي أصبح يهدد أمن وسلامة وتماسك الوطن العربي.

وحث اليامي قادة الأمن، في الدول التي قدمت تقاريرها إلى اللجنة، أن يعملوا مع حكوماتهم على متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدول الأطراف وأصدرتها اللجنة في هذا الشأن.

وأشار اليامي إلى أن اهتمام مجلس وزراء الداخلية العرب، بوضع خطة عربية نموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني، و يعكس حرص الحكومات والأنظمة العربية على كفالة الحقوق الإنسانية للمواطن العربي، وتأكيداً منها على أن الأمن وحقوق الإنسان متلازمان لا يفترقان. ودعا اليامي المستولين العرب إلى وضع النصوص والضمانات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان نصب أعينهم في عملية تنفيذ الخطة، كما أكد على استعداد اللجنة لتقديم المشورة والعون في هذا الشأن، وأشار إلى تطلعه للتنسيق والشراكة مع مجلس وزراء الداخلية العرب .



لجنة حقوق الإنسان العربية أمام ندوة الأمن القومي العربي
بجامعة الدول العربية "لا تعارض بين الأمن والحرية"

القاهرة 2014/10/28

بدأت بالقاهرة ندوة إقليمية عربية ينظمها البرلمان العربي تحت عنوان «الأمن القومي العربي». وقد القى د. هادي اليامي كلمة في حفل الافتتاح أشار فيها للأجواء التي تنعقد فيها الندوة والتي يستفحل فيها العنف والإرهاب في عدد من دول المنطقة، مدينا في الوقت ذاته كافة أشكال الإرهاب ومبرراته، واعتبر أن الإرهاب يشكل أحد أشد انتهاكات حقوق الإنسان.

ورحب اليامي بوثيقة الأمن القومي العربي التي أعدها البرلمان العربي وأعتبر أن المحاور الواردة بالوثيقة وما ورد فيها تشكل أرضية مهمة نحو فهم عربي مشترك للأمن القومي العربي، وأشار لدور ومهام «لجنة حقوق الإنسان العربية»، والتي استحدثت بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات الواردة بالميثاق، وأشار للعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان ومحددات الأمن القومي بمفهومه الحديث. لافتنا للجدل المحتمل حول العلاقة بين حقوق الإنسان والأمن القومي. وذكر أنه ليس هناك تعارض بين الأمن والحريات، وأن حقوق الإنسان هي أحد أهم مقومات الأمن القومي للدول.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش - المملكة المغربية



شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي عقد بمدينة مراكش المغربية في الفترة من 27-30 نوفمبر/تشرين ثان 2014، بمشاركة تزيد على خمسة آلاف مشارك من الشخصيات الدولية وممثلي حركة حقوق الإنسان في العالم من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية.

وقد مثل لجنة حقوق الإنسان العربية في المنتدى الذي استمرت فعالياته على مدى أيام 27 وحتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 المستشار أسعد نعيم يونس عضو لجنة حقوق الإنسان، الذي قدم مداخلة رئيسية باسم اللجنة في المحور الخاص بالنظم الإقليمية لحقوق الإنسان والإعمال الفعلي لحقوق الإنسان، وأعطى فيها نبذة عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن الميثاق وتكوينها وصلحياتها وولايتها وناقش تكوين اللجنة واستقلال أعضائها والدول التي صادقت على الميثاق. كما استعرض التحديات التي تواجه اللجنة وبخاصة تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية.

زيارة لجنة حقوق الإنسان العربية لمجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مدينة ستراسبورغ 16-13 أبريل 2015

في إطار جهود لجنة حقوق الإنسان العربية في ربط الصلات والتواصل مع مختلف الأجهزة والآليات الإقليمية والدولية، قام وفد من اللجنة بزيارة مجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف الاطلاع على نشاطات وإختصاصات مجلس أوروبا في المجالات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإستفادة منها لتطوير آلية عمل اللجنة.



وقد تركزت أهم محاور الحديث على ضرورة مكافحة الإرهاب، والعمل على نشر حقوق الإنسان، ومكافحة الإتجار بالبشر، ومكافحة خطاب الكراهية، والإهتمام بقضايا الشباب. كما أطلعت اللجنة على مشروع بروتوكول لمكافحة وتجريم المقاتلين في الخارج، وذلك على خلفية إشترك عدد من المواطنين في بعض الدول الأوروبية في أعمال القتال في بعض المناطق من العالم.

وعلى صعيد آخر حضر وفد اللجنة جلسة الغرفة العليا لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية والتي كانت فرصة سانحة للاطلاع على هذه المحكمة في ظل وجود التجربة الوليدة في الوطن العربي الخاصة بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، علماً بأن وفد اللجنة قد تشكل من: رئيس اللجنة د. هادي اليامي وعضوي اللجنة الاستاذ عاصم رابعه والمستشار محمد فزيح .

وجدير بالذكر أن اللجنة قد قامت بزيارة مجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في شهر مايو 2014 للإطلاع على آليات عملها في مجال حماية حقوق الإنسان.

«نشاط مكثف للجنة

حقوق الإنسان العربية في جنيف»
على هامش زيارة اللجنة الفرعية
لمناهضة التعذيب

جنيف 2015/2/16

شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال الدورة (25) للجنة الفرعية لمناهضة التعذيب التي انعقدت بجنيف خلال الفترة من 16-20 فبراير/شباط 2015، وقد تكون وفد اللجنة من الدكتور/ هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وكل من الدكتور/ عبد المجيد زعلاني نائب الرئيس والدكتور/ عبد الرحيم العوضي والمحامي/ عاصم رابعة .

جرى خلال الاجتماع تبادل الخبرات حول أفضل التجارب لمناهضة التعذيب، والتعريف بدور لجنة حقوق الإنسان العربية واستعراض ملاحظاتها وتوصياتها ذات الصلة. والتعرف على تجربة وخبرة اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب. وتم خلال الاجتماع بحث التعاون التقني والفني وتبادل الزيارات من أجل تطوير المعايير والقواعد الخاصة بالحماية من التعذيب.

وفي سياق متصل أجرت اللجنة عددا من اللقاءات والاجتماعات مع كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب، وندوة ضحايا التعذيب، وايضاً رابطة منع التعذيب.



لجنة الميثاق تقود حواراً حقوقياً عربياً أمريكياً

واشنطن 2015/3/20



اختتمت لجنة حقوق الإنسان العربية زيارة قامت بها للعاصمة الأمريكية واشنطن التقت خلالها بمسؤولين يمثلون عدداً من الهيئات والمنظمات الحقوقية الأهلية بحثت معهم أسس التعاون المشترك وتعزيز قيم

حقوق الإنسان بين الشعوب والثقافات المتنوعة.

وقال رئيس لجنة حقوق الانسان العربية ان هذه الزيارة جاءت تلبية لدعوة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان خلال الفترة من 16-20 مارس 2015 وخلصت إلى أهمية التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين المنظمين.

وذكر اليامي أن هذه الزيارة تأتي بهدف إبراز المساعي التي تقودها اللجنة في سبيل تحسين وتطوير ممارسات وآليات وحالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وفتح حوار مشترك مع آليات حقوقية عريقة للإستفادة المثلى في هذا المجال.

وأوضح أن الزيارة تضمنت الإلتقاء بالأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية خوسيه ميجاويل، حيث ناقش الجانبان أهمية تبادل الخبرات والتجارب الحقوقية مما يكرس مبادئها وقيمتها، كم تم البحث بشأن ضرورة تطوير تطبيقات المساواة والعدالة في دول أمريكا اللاتينية والدول العربية.

كما التقى رئيس اللجنة والوفد المرافق الأمين العام المنتخب لمنظمة الدول الأمريكية ووزيرالعلاقات الخارجية الارجوانية لويس الماغارو، وتم خلال اللقاء استعراض الجهود التي تبذلها اللجنتين في إطار نقاش حوارى شارك فيه أعضاء اللجنتين خلص إلى الترتيب لتنسيق تعاون مستقبلي يضمن الإستفادة من اهم الممارسات والآليات الحقوقية .

وأعربت الجمعيات الأمريكية عن إعجابها بالجهود المبذولة من قبل لجنة حقوق الإنسان العربية بعد إستعراضها لتقارير الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما دعا الجانبان إلى بذل المزيد من الجهود التي تنطوي على إرساء قيم العدالة والحقوق .

وفي ذات السياق وجهت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان دعوة رسمية للجنة حقوق الإنسان العربية لحضور أعمال الدورة 155 للجنة الأمريكية بهدف إستعراض تجربة لجنة الميثاق في تلقي تقارير الدول الأطراف بشأن حالة حقوق الإنسان في هذه الدول.

بيان لجنة حقوق الانسان العربية في الذكرى الحادية عشرة لاعتقاد الميثاق العربي لحقوق الإنسان



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee

تحتفي لجنة حقوق الإنسان العربية بمرور إحدى عشر سنة على اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي تم بموجب القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتونس بتاريخ 23 مايو 2004 تحت رقم 270/دع16-، فحققت بذلك الدول العربية خطوة جريئة إلى الأمام في مسيرة نضالها؛ لتكون حقوق الإنسان حقيقة واقعية ترتقي مواطنيها نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الانسانية النبيلة.

ويصادف احتفال هذا العام مع مرور ثمانية اعوام على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ بتاريخ 16 مارس 2008، أي بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة عليه كما تنص عليه المادة 49-2 منه، ويصبح يوم 16 مارس من كل عام بمثابة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يجري به تسليط الضوء على أحكام الميثاق وما تضمنه من حقوق وحرية التعبير ونبذ الكراهية والعنف والتطرف. ومع إنشاء لجنة حقوق الإنسان العربية طبقاً للمادة 45 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تولى سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعملون بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة، دفة العمل مباشرة اختصاصها الذي يكمن أساساً في النظر بتقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها. وقد تلقت اللجنة من الدول الاعضاء في الميثاق لغاية الان سبعة تقارير، وأصدرت بشأنها ملاحظاتها وتوصياتها التي يقضي الميثاق بنشرها على نطاق واسع. وجدير بالذكر أنه منذ إيداع وثيقة التصديق السابعة توالى عدد الدول العربية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى أن بلغ اليوم أربعة عشر دولة عربية.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية وهي تأمل أن تكتمل مصادقة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فانها تسعى منذ تأسيسها الى تبني نهج يقوم على أن الدول الاطراف هي التي يقع على عاتقها، في المقام الأول، الالتزام بحماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات على الصعيد الوطني. وليس هذا دائماً بالأمر اليسير، فقد شهدنا على مدى السنوات الماضية وقوع انتهاكات مروعة وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عدد من الدول الاطراف.

ورغم أهمية التقدم الذي أحرزته عدد من الدول الاطراف في مجال حماية حقوق الانسان، الا أن اللجنة لاحظت بكل أسف اجتياح أفة الارهاب والتطرف والغلو للمنطقة العربية، مما يشكله ذلك من خطر جدي على أمن الدول الاطراف واستقرارها، وانتهاك جسيم لمنظومة حقوق الإنسان في الحياة والأمن والعيش في سلام، وتقويض لأركان المجتمع التعددي، ودافع للدولة لتحويل مواردها لمكافحة مما يعطل جهود التنمية ذات الصدى على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية تختتم هذه المناسبة، لترفع صوتها عالياً لإدانة كل الأفعال الإرهابية الجبانة أينما وقعت وكيفما كانت صورتها ومهما كانت أهدافها التي لن يكون من ورائها غير العدم؛ معلنة تضامنها الكلي مع ضحايا الإرهاب بدون أي تمييز وموجهة نداءها للدول والشعوب العربية من أجل مزيد من اليقظة والوعي والعزيمة للتصدي وبكل قوة لهذا العدو المشترك للإنسانية ولكرامة الإنسان منطلق ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ولكي ينعم الجميع على الدوام بالعدل والسلام والازدهار.

لجنة حقوق الانسان العربية تدعو لتشكيل فريق حكما عربي لحل النزاعات

القاهرة 2015/3/1

وقفت لجنة حقوق الإنسان العربية امام تطورات الاحداث الجارية في المنطقة العربية، وفي هذا الإطار تؤكد اللجنة على



أهمية العمل العربي المشترك للخروج من الأزمات الراهنة التي تعصف بالأمة العربية. كما تشدد اللجنة على أن العمل العربي المشترك من أجل حل النزاعات والوقاية منها يتطلب العمل الجاد والمبني على حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وذلك إيماناً منها بأنه لا يمكن أن يتم تحقيق اي سلام في المنطقة أو الوصول الى استقرار حقيقي دون ان ترتكز كل العمليات السياسية على صون الكرامة الإنسانية واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

أن لجنة حقوق الانسان العربية إذ ترصد تصاعد العنف والنزاعات في دول عربية عدة، وبخاصة تلك الدول الاطراف المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فانها لتؤكد على ضرورة تشكيل فريق عربي من الشخصيات العربية البارزة والمعروفة في مجال العمل الحقوقي والفكري، ليكون معبراً عن رأي الحكمة والعقل في المنطقة العربية، وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية، يعمل على تقديم المقترحات والاراء الايجابية لحل النزاعات العربية بالطرق السلمية والإلتقاء بذوي الشأن في هذا السياق والعمل على الاسهام الجدي في وقف العنف، وترسيخ مبادئ حقوق الانسان في المنطقة العربية، ومن أهمها الحق في العيش بأمان.



اليوم العربي لحقوق الإنسان

فرصة لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في العالم العربي

تحتفل لجنة حقوق الإنسان العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الدول العربية والذي يصادف يوم 16 مارس/آذار من كل عام، وهو اليوم الذي دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2008، بعد أن تم إقراره في مايو/أيار من العام 2004 بقمة تونس. أن اختيار جامعة الدول العربية بأن يكون احياء اليوم العربي لحقوق الانسان لعام 2015 تحت شعار «حرية الرأي والتعبير - حق و مسؤولية» يجدد اليقين بالمكانة السامية لحرية الرأي والتعبير بوصفها الركن الأساسي للتمتع بكافة حقوق الإنسان الواردة في المواثيق والعهود الدولية، والقيمية الاساسية التي تمكن الأفراد من استقاء المعلومات والأبناء، وتمنحهم الفرصة لإبداء آرائهم والإفصاح عن إرادتهم بأساليب متعددة مما يعزز واقع الديمقراطية والمساواة ويرسخ مبادئ حقوق الإنسان.

أن اللجنة تذكر بالضمانات القانونية التي كفلها الميثاق لحماية حق الافراد بحرية الرأي والتعبير دون قيود أو رقابة إلا تلك الواردة بنص القانون وتتوافق مع نصوص الميثاق.

In its ordinary session No. 16 the Council of the League of Arab States at the Summit level adopted the "Arab Charter on Human Rights (ACHR)" by its resolution No. 270 dated 23/5/2004.

The ACHR has entered into force on 15/3/2008 after the elapse of two months from depositing the 7th document of ratification to the General Secretariat (GS) of the League of Arab States (LAS), pursuant to Para. 2 of Article 49 of the Charter. These States are: Jordan, Arab United Emirates, Bahrain, Syria, Palestine, Libya and Algeria.

The ACHR consists of a preamble and 4 sections that include 53 articles that cover all civil, political, economic, social and cultural rights as well as the Charter mechanism represented in the "Arab Human Rights Committee (AHRC)".

The AHRC was established to consider the reports of the State parties to the ACHR on the measures undertaken to enforce the rights and freedoms set forth in the Charter. The Committee is composed of 7 members (in their personal capacity) who are elected through secret ballot by the State parties. The elected members must be highly experienced and efficient and should work impartially and conscientiously. The AHRC shall not include more than one national from the same State party who may be re-elected only once with due regard to the principle of rotation. The members of AHRC shall be elected for a 4-year term, while the mandate of three members elected in the first election, who are chosen by lot, shall be terminated after two years.

The ACHR stipulates that the State parties shall ensure that members of AHRC enjoy immunity which is required and necessary to protect them against any form of harassment or moral or material pressures or prosecution due to their stances or statements they make while exercising their mandate as members in the AHRC.

Each State party shall submit its first report to the AHRC within one year from the date on which the ACHR enters into force and a periodic report every three years. The AHRC may request from State parties additional information relating to the implementation of the ACHR.

The AHRC shall provide State parties with the guidelines on the form and content of the reports in order to ensure that they are prepared in a unified and comprehensive manner that would sufficiently explain the human rights situation in State parties and the extent to which it is consistent with the provisions of the ACHR.

After receiving the reports from the States parties, the Secretary-General of LAS shall refer them to the AHRC in order to study and examine these reports and to prepare its observations thereon prior to its discussion with the concerned State party.

The discussion with the concerned State party shall be with its official delegation that represents it, the AHRC shall express its observations and recommendations in accordance with the provisions and goals of the ACHR.

The AHRC's reports, concluding observations and recommendations are considered public documents that the AHRC shall widely disseminate. The ACHR shall refer, through the Secretary-General of the LAS, an annual report containing its observations and recommendations to the Council of LAS.

The ACHR shall hold its meetings periodically to follow-up the human rights situation in the State parties and to consider their reports. The Committee may also hold extraordinary meetings in order to discuss any developments.

● وافق مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب قراره رقم 270 الصادر بتاريخ 2004/5/23 في دورته العادية رقم 16 على إصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

● دخل الميثاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ 2008/3/15 بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق السابعة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية إعمالاً للفقرة 2 من المادة 49 منه. وهذه الدول هي: الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، فلسطين، ليبيا، الجزائر.

● يتألف الميثاق من ديباجة وأربعة أقسام تضم 53 مادة تشمل كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى آلية عمل الميثاق المتمثلة بلجنة حقوق الإنسان العربية.

● أنشأت لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء (بصفتهم الشخصية) تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط، مع مراعاة مبدأ التداول. علماً بان أعضاء اللجنة ينتخبون لمدة اربع سنوات على ان تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويحددون عن طريق القرعة.

● أوجب الميثاق على الدول الأطراف التعهد بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو المتبايعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

● على كل دولة طرف في الميثاق تقديم أول تقرير لها إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ، ثم تقريراً دورياً كل ثلاثة أعوام، ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

● تقوم اللجنة بتزويد الدول الأطراف بالمبادئ الاسترشادية والتوجيهية الخاصة بشكل ومضمون التقرير، ضماناً لإعداده بأسلوب موحد ومتكامل مما يساعد في الحصول على صورة شارحة ومتكاملة لحالة حقوق الإنسان في الدولة ومدى توافق ذلك مع أحكام الميثاق.

● يتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير من الدول إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها، لتقوم اللجنة بدراسة وفحص تلك التقارير، وإعداد ملاحظاتها الفنية بشأنها تمهيداً لمناقشتها.

● تجري المناقشة مع الدولة المعنية من خلال وفد رسمي يمثلها حيث تقوم اللجنة بإبداء ملاحظاتها وتقديم التوصيات تطبيقاً لأحكام وأهداف الميثاق.

● تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها ووثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع. كما تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس جامعة الدول العربية عن طريق الأمين العام.

● تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة حالة حقوق الإنسان ودراسة تقارير الدول الأطراف، كما تعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة ما يستجد من أعمال وتطورات.